

المجاز لانه اتلاف بعض الاستقاء الكلي فاشبه قطع اليد سبيل الاكل والاشبه
المنع لانه قطع فله من معصوم قد يتولد منها هلا فلا بد من الضرورة
بالضرر ويفرق بينه وبين قطع الاكل بان المجاز في قطعها لدفع الضرر
وهنا احداث مرابه وبنيه نظرا لان حدوث السرية على هذا التقدير غير
معلوم والفرق كون المضطر خافا هلا لا كسر لانه يجره على نفسه كسر الاكل
ولامجاز ان يقطع من غير تلف فنه حيث يكون معصوما اتفاقا انه
ليس فيها اتلاف لبعض ابقاء الكلي وكذا ليس للانسان ان يقطع حرمانه
للمضطر الا ان يكون المضطر تيا **قوله** ولو اضطر الى الخي وبول قدم البول
لان تحريم البول اخف كالموجود بولاء نجسا فانه يشرب الماء لان
نجاسته عوضه طاره بخلاف البول ولا فرق بين بول نفسه وغيره وضع
النجس ما اذا كان البول نجسا او الاقدام مطلقا وان يتبل نجسه لا يستحب
لان المختلف فيه اخف من المتفق عليه **قوله** ولو لم يوجد الا الخمر قال الشيخ
في ذلك لا يجوز دفع الضرر وبها وفي ذلك يجوز وهو الاستنبه وجهما اختاره الشيخ
من عدم المجاز عموم الادلة لذلك على تحريم الخمر مع عدم المانع فان اياها
دلت على اباحته المضطر يحصلها تحليل الميتة والدم وطم الخنزير فانها هي التي
ذكر تحريمها في صدر الاية ثم سوغها للمضطر فلا يتعدى الى الخمر لوقوف ابحاثها
على الدليل والا فتوى ما اختاره في نه من المجاز وهو مد هبلص والاكثر
لان حفظ النفس من التلف واجب وتركه حرم وهو اعظم تحريم الخمر
وعينه فاذا افترض التحريم وجب ترجيح الاخف وترك الا فتوى لان تحريم
الميتة وطم الخنزير الحنفى واعلم من تحريم الخمر فاباحتها للمضطر ترجيح اباحته
الخنزير بقرن اولي ويويك رواية محمد بن عبدالله عن بعض اصحابه قال قلت

لاية

لاية عبدالله عم لم حرم الله الخمر والميتة والدم وطم الخنزير فقال ان الله تعالى
لم يحرم ذلك على عباده واحل لهم ما سواه من رغبة منه فيما حرم عليهم ولا لو احد
بنا احل لهم ولكن خلق الخلق وعلم ما تقوم به ابدانهم وما يصلحهم فاحل لهم
وعلم ما يضرم فيما حرم وعبر عليهم ثم اباح للمضطر واحل له في الوقت الذي
لا يقوم بدنه الا به فامره ان ينال منه بقدر الكفاة لا غير ذلك الحديث
وهو دفع في المطر لكنه لم يسل وبني سنه جهلا فلذا جعلناه شاهدا لا دليلا
قوله ولا يجوز التداوي بها ولا يبيح من الاية الخ هذا هو المشهور بين
الاصحاب بل ادعى عليه في فت الاجماع واستدلوا عليه بصحى الحديث عن الصادق
عليه السلام قال سالته عن دواء عجن بالحنى قال لا والله ما احبان نظرا ليه
فكيف اداوى به بمنزلة تخم الخنزير او طم الخنزير وحسنه عمران بن اذينة قال
كثبت الى الصادق ع اسال عن رجل يبيع لادوا من ربح البواسير فبيعه
بقدر سكره من نبيذ صليلي يربيه به اللذة انما يربيه بالذوا فقال لا
ولا جرحه وقال ان الله عز وجل لم يجعل في شي ما حرم دوا ولا اشفا ورواية
ابو بصير قال دخلت ام خالدا العبد يربى على يد عبدا لله ع وانما عن نقالت
جعلت فقال انما يبيعي قرا في يطني وقد وصفت لي طبيا بالعراق النبيذ
بالسويق وقد عرضت كراهتك لواحبت ان اسالك عن ذلك فقال لها وما
يمنعك من شربه قالت قد قلت ذلك في نبي فالتقا الله عز وجل حين القاه فاحذر
ان جعفر بن محمد اومني ومنها في فقال يا با محمد اتسمع هذه المسائل الا فلا تد
منه فظنه وانما سئله حين اذا بلغت نفسك هاهنا وادى بيك الخنزير يبيحها
لثنا اتممت قالت نعم وغير ذلك من الاخبار الكثيره واطلق بن ابراهيم جواز
التداوي به اذا لم يكن له عنه مند وصره جعل الاحوط تركه كما اطلق في

بعض اصحابه
الحنى الخنزير
قوله ولو اضطر
الى الخي وبول
قدم البول
لان تحريم البول
اخف كالموجود
بولاء نجسا فانه
يشرب الماء لان
نجاسته عوضه
طاره بخلاف البول
ولا فرق بين بول
نفسه وغيره وضع
النجس ما اذا كان
البول نجسا او
الاقدام مطلقا
وان يتبل نجسه
لا يستحب لان
المختلف فيه
اخف من المتفق
عليه قوله ولو
لم يوجد الا الخمر
قال الشيخ في
ذلك لا يجوز
دفع الضرر وبها
وفي ذلك يجوز
وهو الاستنبه
وجهما اختاره
الشيخ من عدم
المجاز عموم
الادلة لذلك
على تحريم الخمر
مع عدم المانع
فان اياها دلت
على اباحته
المضطر يحصلها
تحليل الميتة
والدم وطم
الخنزير فانها
هي التي ذكر
تحريمها في
صدر الاية ثم
سوغها للمضطر
فلا يتعدى الى
الخمر لوقوف
ابحاثها على
الدليل والا
فتوى ما اختاره
في نه من
المجاز وهو
مد هبلص والا
اكثر لان
حفظ النفس
من التلف
واجب وتركه
حرم وهو
اعظم
تحريم الخمر
وعينه فاذا
افترض
التحريم
وجب
ترجيح
الاخف
وترك
الا فتوى
لان
تحريم
الميتة
وطم
الخنزير
الحنفى
واعلم
من
تحريم
الخمر
فاباحتها
للمضطر
ترجيح
اباحتها